الأمن الغذائي في فلسطين

2022/4/16

لعل من أخطر تداعيات الحرب في أوكرانيا انعكاساتها الكبيرة على الأمن الغذائي العالمي. فروسيا وأوكرانيا هما أكبر منتجين للمنتجات الزراعية وأكبر مصدرين للحبوب في العالم، وبالذات القمح والذرة، وكذلك الزيوت النباتية والأسمدة، والتي تعطلت بسبب تلك الحرب نتيجة إغلاق الموانئ الأوكرانية أمام حركة الشحن، وتدمير مساحات واسعة من البنية التحتية والأراضي الزراعية في أوكرانيا، والاضطرابات في سلسلة توريد الطعام العالمية، وهو ما أدى إلى نقص كبير في إمدادات الغذاء ويهدد بحدوث مجاعة في بعض البلدان. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة، وبالذات الغاز والنفط، زاد من تكلفة إنتاج الغذاء وجعل أسعار المواد الغذائية تقفز بشكل غير مسبوق، وهو ما انعكس في عدم قدرة بعض الدول على تأمين احتياجاتها من تلك المواد.

لا تقتصر الآثار السلبية على الأمن الغذائي نتيجة الحرب في أوكرانيا على الدول المتصارعة، بل يشمل تأثيرها جميع بلدان العالم تقريبا، ولكن أبرز المتضررين هم الدول الفقيرة التي تعتمد على الاستيراد لتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية، والتي تعاني أصلاً من مشاكل اقتصادية ومالية وشح في الموارد الطبيعية وتحديات مناخية وبيئية صعبة.

فلسطين هي واحدة من هذه الدول، حيث يشكل انعدام الأمن الغذائي مشكلة مستمرة منذ سنوات. فقد أظهرت نتائج مسح الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي للعام 2020 أن عدد الأسر الفلسطينية الآمنة غذائيا كان أقل من نصف عدد الأسر الفلسطينية، مع فروقات كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت 60% من أسر الضفة الغربية آمنة غذائيا بينما كانت 60% من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة متوسطة أو شديدة. وكانت ظروف الأمن الغذائي في المنطقة "ج" دائما أسوأ منها في المنطقتين "أ" و "ب". كما يظهر التقرير أن أوضاع الأمن الغذائي ما بين العامين 2018 و2020 قد تدهورت أكثر من ذي قبل سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. وقد تفاقمت هذه المشكلة (انعدام الأمن الغذائي) نتيجة انتشار وباء كوفيد-19 الذي كان له تداعيات اقتصادية كثيرة حيث زادت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأراضي الفلسطينية. ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا ونقص الإمدادات وارتفاع أسعار المواد الغذائية، أصبح انعدام الأمن الغذائي تحدياً أكثر خطورة، وتحقيق الأمن الغذائي أولوية أكثر إلحاحاً من أي وقت آخر.

وإذا كان تحقيق الأمن الغذائي يشكل هاجساً كبيراً للدول النامية والمتقدمة على حدٍّ سواء، فيجب أن يكون هاجساً أكبر بالنسبة لفلسطين نتيجة ظروف الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التعسفية، خصوصا الاستيلاء على الأراضي الزراعية، ومصادر المياه والسيطرة على الحدود والمعابر التجارية، إضافة إلى العوامل الذاتية والسياساتية للسلطة

الوطنية الفلسطينية، وبالذات الإهمال المتواصل للقطاع الزراعي خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة هذا القطاع في الإنتاج والعمالة. وبالرغم من هذه التحديات، فيجب أن لا يكون ذلك مبرراً لعدم صياغة وتبنّي استراتيجية للأمن الغذائي تأخذ بالاعتبار المخاطر التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني، سواء بسبب الاحتلال وممارساته أو بسبب صدمات خارجية، مثل الكورونا والحرب في أوكرانيا، أو بسبب مخاطر وصدمات قادمة لا يمكن التنبؤ بها الآن. في الواقع، فإن ما هو مطلوب، وفي أسرع وقت ممكن، هو بلورة استراتيجية واضحة للأمن الغذائي الفلسطيني تعمل على الاستخدام الأمثل للموارد الفلسطينية المتاحة بهدف توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية بأسعار مناسبة لمواجهة أي طارئ قد يحدث في المستقبل. هذا هو الحد الأدنى من التزامات الدولة ومسؤوليتها تجاه مواطنيها.

يتطلب نجاح مثل هذه الاستراتيجية التوسع في الإنتاج الغذائي محلياً، وهو ما يستدعي تبني سياسات لدعم قطاع الزراعة والمزارعين والصناعات الغذائية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق نسب اكتفاء مرتفعة للعديد من السلع الأساسية. كما يتطلب ذلك ضمان استمرارية توفير الإمدادات الغذائية وتدفقها من الخارج من خلال البحث عن مصادر بديلة للسلع التي يتم الاستيراد منها وتنويع مصادر توريد الأغذية. والأهم من ذلك، بناء مخزون استراتيجي للسلع الأساسية يكفي لبضعة شهور بحيث يكون لديها احتياطي كافٍ لمواجهة أية أزمة غذاء عالمية طارئة.

لا شك أن هذه المتطلبات، نظرا لتشعبها وأهميتها، تحتاج إلى جهود كبيرة ومتنوعة من أطراف عديدة ذات علاقة بالأمن الغذائي، وتحتاج إلى توحيد وتنسيق لتلك الجهود لتفادي الازدواجية والتداخل والتضارب الذي قد يحدث بين تلك الأطراف. وربما يكون من المناسب تشكيل مجلس وطني أو هيئة مستقلة خاصة بالأمن الغذائي يشارك فيها جميع أصحاب العلاقة، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، وعلى رأسها وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية وسلطة المياه وغيرها، بالإضافة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية والجامعية والإرشاد الزراعي والمزارعين.

لا أحد يدعي أن هذه المهمة ستكون سهلة، ولكن أزمة كوفيد 19 وحرب أوكرانيا أثبتت أهمية وخطورة هذا الموضوع، وأصبح من الضروري أن يكون تحقيق الأمن الغذائي على رأس أوليات متخذي القرار، خصوصاً في ظل التحديات التي تواجه فلسطين، مما يتطلب النظر إلى الأمن الغذائي باعتباره جزءاً من الأمن بمفهومه الشامل، بما في ذلك مقاومة الاحتلال وسياساته البغيضة.